

مهارات بحثية 2 – الاسبوع الخامس

التعاون الوطني والدولي في الجرائم الإلكترونية المشكلات والحلول

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



أولاً: أهمية البحث

1. أهمية البحث من الناحية العلمية والقانونية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من طبيعة الموضوع المتناول، الذي يندرج تحت قضايا الجريمة الرقمية العابرة للحدود، وهي من أبرز القضايا القانونية التي أرقت المشرعين والجهات الأمنية والقضائية على حد سواء في العقود الأخيرة. تتناول الدراسة إشكالية معقدة تتمثل في غياب إطار قانوني عالمي منسق وفاعل لمواجهة الجرائم الإلكترونية، وضعف التعاون القانوني والفني بين الدول، خصوصاً في ظل تباين التشريعات وغياب موثيق ملزمة تتجاوز الهواجس المتعلقة بالسيادة.

وبهذا المعنى، تكتسب الدراسة أهمية مزدوجة:

- فكرياً، من حيث تأصيلها لمفاهيم التعاون الأمني في البيئة الرقمية.
- تشريعياً، من حيث إثارتها لقضايا الخلل البنيوي في القانون الدولي والوطني عند التعامل مع الفضاء السيبراني.

أولاً: أهمية البحث

2. أهمية البحث على المستوى الوطني والإقليمي

تبرز أهمية الدراسة كذلك في تحليلها العميق للتجربة الإماراتية في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، من خلال استعراض الجهود المؤسسية والمبادرات التنظيمية لشرطة دبي، ومركز دبي للأمن الإلكتروني، والهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني. كما سلطت الضوء على غياب التكامل العربي في هذا المجال، في ظل وجود اتفاقية عربية يتيمة (اتفاقية 2010 لمكافحة جرائم تقنية المعلومات)، وهي غير مفعلة بما يكفي.

أولاً: أهمية البحث

3. أهمية البحث من الزاوية الأمنية والتنفيذية

في ظل تصاعد التهديدات الأمنية المرتبطة بالجريمة المعلوماتية – كالإرهاب الرقمي، والقرصنة، والتجسس السبيرياني، والاحتيال المالي – تؤكد الدراسة على أن الدول لا يمكنها، منفردة، مواجهة هذا الخطر. لذلك، تمثل هذه الدراسة مرجعاً تطبيقياً هاماً يمكن للجهات الأمنية الاسترشاد به لتطوير آليات التنسيق مع الأجهزة الإقليمية والدولية، وإعادة صياغة استراتيجيات المواجهة عبر مراحل أربع (الوقاية، الاحتواء، المكافحة، التعافي).

ثانياً: أهداف البحث

جاءت أهداف البحث واضحة ومباشرة، ويمكن إعادة صياغتها وتحليلها على النحو التالي:

1. التعرف على واقع التعاون الوطني والدولي في الجرائم الإلكترونية

يسعى الباحث إلى تقديم توصيف دقيق لآليات التعاون داخل الدولة (على سبيل المثال، الإمارات العربية المتحدة) بين مختلف الجهات الأمنية والتنظيمية، وكذلك استعراض أطر التعاون الدولي مع المنظمات العالمية مثل الإنتربول، ومكاتب الشرطة الأوروبية، والمنظمات القضائية المختصة، وذلك لتوضيح الفجوات والثغرات في هذا التعاون.

ثانياً: أهداف البحث

2. رصد وتحليل المشكلات التي تواجه هذا التعاون

تعمل الدراسة على تحليل التحديات والمعوقات التي تُبطئ أو تعرقل التعاون الوطني والدولي، مثل:

- تضارب الاختصاص القضائي.
- غياب الاتفاقيات الملزمة.
- اختلاف التشريعات الوطنية.
- حساسية سيادة الدول.
- نقص الكوادر الفنية.
- غياب قنوات اتصال فعالة بين الدول.

هذه المشكلات تُحلل في ضوء الواقع القانوني والتجارب الأمنية في عدد من الدول.

ثانياً: أهداف البحث

3. اقتراح حلول عملية للمشكلات المشار إليها

الهدف النهائي للدراسة لا يقتصر على التشخيص، بل يتعداه إلى اقتراح معالجات واقعية وتشريعية لتعزيز فعالية التعاون الأمني، سواء عبر:

- تطوير القوانين الوطنية.
- اعتماد اتفاقيات دولية ثنائية أو إقليمية.
- بناء قواعد بيانات موحدة.
- تعميم استخدام تقنيات الاتصالات الآمنة بين الجهات المختصة.
- تدريب الكوادر على آليات التحري الإلكتروني العابر للحدود.

ثالثًا: فروض البحث

رغم أن الباحث لم يصرّح بفروض محددة على الطريقة التقليدية، إلا أن قراءة متأنية لبنية البحث تُظهر أن الدراسة تقوم ضمنيًا على جملة من الفروض العلمية الاستنتاجية، يمكن صياغتها كما يلي:

الفرض الأول:

□ التعاون الوطني، مهما بلغ من تطور، يظل غير كافٍ وحده لمواجهة الجرائم الإلكترونية. ينطلق هذا الفرض من أن الجريمة الإلكترونية بطبيعتها عابرة للحدود، وتتطلب تعاونًا دوليًا واسع النطاق نظرًا لتوزيع أركان الجريمة بين دول المنشأ ودول العبور ودول الضحايا.

ثالثاً: فروض البحث

الفرض الثاني:

❑ القصور في التعاون الدولي لا يعود فقط إلى غياب الإرادة السياسية، بل إلى عوامل قانونية وفنية وبنائية.

مثل:

- غموض المصطلحات القانونية المتعلقة بالجريمة الرقمية.
- ضعف الكفاءة التقنية في التحقيق والتحري.
- تعارض الإجراءات مع مبادئ السيادة الوطنية.
- نقص التنسيق القضائي بين النظم المختلفة.

ثالثاً: فروض البحث

الفرض الثالث:

□ تحقيق تعاون فعال يمر عبر بناء منظومة أمنية متعددة المستويات تشمل البُعد الوطني، الإقليمي، والدولي.

وهذا يتطلب توحيد القوانين، وتنسيق العقوبات، وتحديث آليات الملاحقة، وبناء ثقة متبادلة بين الدول من خلال الاتفاقيات والأعراف القضائية المشتركة.

الفرض الرابع:

□ الاتفاقيات القائمة – مثل اتفاقية بودابست واتفاقية الدول العربية – غير كافية لتحقيق مستوى عالٍ من الحماية القانونية.

وتحتاج إلى إعادة نظر وتفعيل وتوسيع في نطاق العضوية، لتشمل الدول غير المنضوية، وتحديد آليات أكثر إلزامية للمشاركة وتبادل المعلومات.

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة مرجعا متكاملًا في فهم أبعاد التعاون الأمني الوطني والدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، من خلال تقديم تحليل مفاهيمي وواقعي لمستويات التنسيق الأمني، وتشخيص دقيق للعقبات، وتقديم مقترحات عملية قابلة للتنفيذ. كما أن تقسيم الدراسة إلى مراحل واضحة (درء الجريمة، احتواؤها، مكافحتها، استعادة الأوضاع) يجعلها صالحة لأن تكون دليلًا استراتيجيًا لصناع القرار.

المرجع

النقبي, ج. م. (2023). التعاون الوطني والدولي في الجرائم الإلكترونية
المشكلات والحلول. Retrieved from

https://journals.ekb.eg/article_342134_eea8bad72446d8220d78c988f51a5c3e.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

